Al-Adab Journal Issue. No (150) Supplement (September) 2024

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

SOCIETAL PEACE AND POSSESSION OF ARMS

Researcher AMEER ALI ISMAEL
Amyrasmayl232@gmail.com
ASST. PROF. SAHAR KADHUM NAJIM, PHD.
University of Baghdad – College of Arts - Department of Sociology
saharkadum@coart.uobaghdad.edu.iq

Copyright (c) 2024 (**AMEER ALI ISMAEL**, **ASST. PROF. SAHAR KADHUM** (Ph.D.)

DOI: https://doi.org/10.31973/h5k3ab45

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The importance of carrying arms and its role in building societal peace is clarified by the attempt to identify the behaviour of this society and its impact on the cultural advancement of the community and the country alike. The study aims at exploring the role of carrying weapons in building societal peace, since carrying arms is a pivotal issue in the Iraqi society because of the spread of this phenomenon especially after the year 2003 and its aftermath which sometimes needs a long time to be reformed, hence, the study seeks to identify the main reasons that caused the increase of this phenomenon and the way to decrease it. The study sheds light on analyzing the dimensions which help building peace like security and human development, societal ladder development, eco-psychology, The study has followed the social survey approach in which the questionnaire tool is utilized, which consists of a (514 fe/males) who form the community of the study, from both parts of Baghdad (Karkh and Rasafa), and then collecting data via the questionnaire form which consists of 50 specialized and essential questions. The findings confirmed that disorderly and unconditional arm carrying might increase the ratio of crime, violence, blackmail, threats in society and its effect on maintaining societal peace and cultural advancement to the community and country; in addition to the fact that it might lead to disintegration in social bonds, absence of trust among the community members on one hand, and the community and the law force, on the other hand.

Keywords: societal peace, carrying weapons, weapon possession, disarmament.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

السلم المجتمعي وحيازة السلاح دراسة ميدانية في مدينة بغداد

الباحث أمير علي اسماعيل
جامعة بغداد – كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
Amyrasmayl232@gmail.com

أ.م.د سحر كاظم نجم
جامعة بغداد – كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
saharkadum@coart.uobaghdad.edu.iq

(مُلَخَّصُ البَحث)

إن اهمية دراسة حمل السلاح ودوره في بناء السلم المجتمعي يتضح من خلال محاولة لمعرفة سلوك المجتمع وتأثيرها في التقدم الحضاري للمجتمع والبلد. تهدف هذه الدراسة إلى كشف تأثير حمل السلاح على بناء السلم المجتمعي إذ يعد حمل السلاح قضية محورية في المجتمع العراقي بسبب انتشار هذه الظاهرة وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ وما لها من آثار تحتاج الى زمن طويل للإصلاح في بعض الأحيان، لذلك سعت الدراسة للبحث عن المسببات الرئيسية لانتشار هذه الظاهرة وطريقة تحجيمها.

وتسلط هذه الدراسة الضوء على تحليل الأبعاد التي تسهم في بناء السلم المجتمعي مثل الأمن والتنمية البشرية وتنمية السلم المجتمعي وعلم النفس البيئي. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي وتم استخدام أداة الاستبانة. إذ تم اختيار عينة متكونة (٥١٤) فرد ومن كلا الجنسين ومن جانبي الكرخ والرصافة من بغداد ومن ثم جمع البيانات من خلال الاستمارة الاستبيانية أساسيا واختصاصيا.

وأكدت أهم النتائج أن حمل السلاح غير المنظم وغير المقيد قد يزيد من معدلات الجريمة والعنف والابتزاز والتهديد في المجتمع وتأثيره على بناء السلم المجتمعي وتقدم الحضاري للمجتمع والبلد، فضلا عن ذلك قد يترتب على ذلك تفكك الروابط الاجتماعية ونقص الثقة بين أفراد المجتمع من جهة وبين المجتمع وقوة القانون من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: السلم المجتمعي، حمل السلاح، حيازة السلاح، نزع السلاح.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المبحث الأول: عناصر الدراسة

اولاً . مشكلة الدراسة

مرَّ البلد في السنوات السابقة في أزمات عدة منها اجتياح العراق للكويت وتدخل القوات التحالف الدولي لتحرير الكويت وتغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ واجتياح داعش لجزء من الأراضي العراقية نتيجة لذلك اصيبت المنظومة الأمنية والعسكرية لانهيار جزئي أو كلي واصبح السلاح في الشارع وبإمكان اي فرد اقتناء العدد والاصناف التي ترضيه من دون قيود وضوابط ولهذا اصبح توفر السلاح بشكل مبالغ فيه في المجتمع العراقي ولهذا الاقتناء تداعيات سلبية وبشكل مستمرة على السلم المجتمعي ويتطلب العمل على انهاء هذه الحيازة غير القانونية . وبسبب توفر أدوات الجريمة عند المواطنين ، فالقتل والضغط أو التهديد أو الوعيد هي من السمات البارزة و أسلوب من الأساليب التي تمارس تجاه المواطنين أو اتجاه منفذي القانون واتجاه كل من يكون عائق في طريقهم وأن أقوى أداة مستخدمة في هذه الاسلوب هو السلاح وان ظاهرة انتشار حمل السلاح خلقت هذه القدر في ظل الظروف التي نمر بها .

ثانياً . أهمية الدراسة:

يشكل اللجوء لحمل واستخدام السلاح جزءاً كبيراً لا يستهان به من الأحداث التاريخية والحالية التي تمر بالمجتمع العراقي ، وقد عانى المجتمع العراقي (حكومةً وشعباً) من الدور السلبي لحمل السلاح على أقل تقدير منذ تأسيس الدولة العراقية ما زال مستمراً إلى يومنا هذا آخذاً أشكالاً وأنماطاً مختلفة . لهذا فأنها تعد إحدى الأدوات الأساسية التي يستخدمها المجتمع العراقي في حل أزماته سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي خاصة عندما تصل الأمور إلى طريق مسدود في المفاوضات ، يتم اللجوء إلى السلاح في بعض الأحيان من دون الاستخدام بدائل اخرى وهنا يكمن الخطر على السلم المجتمعي . تنطلق اهمية الدراسة من هذه النقطة في كيفية ضبط السلاح وعدم تأثيرها في السلم المجتمعي .

كذلك من اهمية دراسة ظاهرة حمل السلاح هو استخدامه وتعرض عدد كبير من المواطنين للأضرار (المادية أو البشرية)، قد يصل إلى الموت نتيجة اطلاق العيارات النارية في الهواء لأسباب من المناسبات المختلفة أو خزن اسلحة بكميات كبيرة في أماكن سكنية، إذ أخذ السلاح دوره السلبي المعتاد عليه حتى في الخلافات السياسية في الكثير من الأحيان إذ كان السلم الاجتماعي على شفا حفرة في بعض الأوقات . أما الأهمية العلمية

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

لدراسة ظاهرة حمل السلاح إذ إنها ستكون هذه الدراسة إضافة وإثراء المكتبة السوسيولوجية الحديثة .

ثالثا . أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق ما يأتي:

١. معرفة انواع الاسلحة لدى الأفراد.
٢. طرائق تنمية السلم المجتمعي .
٣. الإجراءات المناسبة لنزع السلاح .

المبحث الثاني:

اولا . انتشار حمل السلاح وتأثيره في السلم المجتمعي:

يعد السلاح من أخطر الأدوات المستخدمة في العنف والجريمة في المجتمع العراقي في وقتنا الحاضر والمستخدمة من قبل الفرد أو من قبل المجموعة إذ يمثل في كثير من الأحيان تهديد لكيان المجتمع والدولة . ان السلاح هو سر قوة وبقاء تحالفات الأفراد والتي تمارس أعمال غير قانونية وكذلك العنف والجرائم المسلحة .

بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٢ صرح وزير الداخلية العراقية السابق – السيد عثمان الغانمي على قناة العراقية الاخبارية بإيقاف منحة اجازة حيازة وحمل سلاح بسبب العدد الهائل من الإجازات الموجودة وكذلك بسبب عدم مواكبة القانون الحالي للظرف الأمني الحالي المستقرة، فلا بد من إيجاد حل لهذه الظاهرة ولا بد أن يكون هناك سيطرة على السلاح الموجود حاليا في المجتمع العراقي (قناة العراقية ، ٢٠٢٠ ، https://www.youtube.com/watch?v=KJdUdSGuNn0)

ثانياً. مسارات نزع السلاح:

ان الانتشار الواسع لحمل السلاح له تأثير سلبي اكثر بكثير من تأثيره الايجابي في السلم المجتمعي والذي يؤدي لزيادة العنف والجرائم للفئتين اللذان يحملا السلاح (الفرد او المجموعة) إذ تبدأ من مشكلات اجتماعية وسياسية بسيطة وتصل إلى الصراعات والازمات كبيره لذلك ان هذا الامر دفع الكثير من الباحثين والاعلاميين ومراكز البحوث ومؤسسات الدولة وغيرهم للعمل على التخلص من ظاهرة حمل السلاح وانتشاره بين ابناء المجتمع بشكل عام اذا كان الحمل للسلاح مجاز رسميا أو غير مجاز، كذلك اخذت هذه الظاهرة جزء كبير من اهتمام وقلق صناع القرار لتامين السلام لحاضر ومستقبل لأي بلد من بلدان العالم يرجوا السلام الدائم فيه، على الرغم من جهود الاجهزة الامنية والعسكرية وكذلك جهود الجانب التشريعي في الحد من هذه الظاهرة مع كل ذلك فان انتشار السلاح وانعكاساته

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

السلبية على السلم المجتمعي قائمة وخصوصا في الأزمات التي يمر بها البلد وهذا لا يشكل تحديا على الاجهزة الامنية والعسكرية على وجه الحصر وانما اثره في المجتمع والدولة بشكل عام، فلابد من العمل على توجيه عقول الناس وافعالهم وتوعيتهم الى افعال ونوايا تكون ضمن الاجراءات السليمة بدل من الالتحاق بأفعال او حركات مختلفة من اجل ترويج او المساعدة في تهديد السلم المجتمعي على الرغم من أن عددا كبيرا من الذين يمتلكون اسلحة لا يشاركون في أي نشاط لكنهم في أي وقت أو ضغط أو مشكلة يكونون قادرين على المساهمة في توليد مناخ يهدد بشكل كبير السلم المجتمعي على اقل تقدير، بناء على عدم التسامح والقسوة وترك كل الاجراءات المناسبة التي من الممكن المحفظة من خلالها على البشر والحجر حيث ترتكب هذه الافعال بحجج متنوعة وغير مقنعة ينظر إليها الفاعلين أو ينظمها من باب الدفاع عن النفس أو على الفئة أو الرد العادل أو أخذ حق أو صد عدو.

(إن تقرير هيئة الكومنولث المعنون مسارات مدينة للسلام الذي نشر في عام ٢٠٠٧، وقدم رؤساء حكومات الكومنولث ، تركز أساسا على الأسباب والطرائق لمنع الإرهاب، والعنف المتنامي الذي ما برح في حالة تصاعد منذ بضع سنوات، مقلقا او مهددا حياة نحو ملياري شخص على الاقل في دول الكومنولث ، كما بقية العالم) (سن ، ٢٠١٦ ، ص٩).

وان التقرير لا ينكر دور التخطيط والإجراءات العسكرية والتي تكون ذات فائدة عندما تبنى على معلومات سليمة وتنفذ بشكل جيد على أن تتضمن هذه الخطط دعم مناسب من التدابير والإجراءات المدنية لكن عندما تكون تلك الخطط والإجراءات العسكرية مبنية على معلومات غير دقيقة وأحكام خاطئة أو مرتبطة بتدبير مدنية غير مناسبة فإن هذه الخطط والإجراءات ستفشل في تحقيق أهدافها وتولد نتائج عكسية متسببة في المزيد من العداوات ، إذ يتبنى الباحث لمواجهة ظاهرة انتشار حمل السلاح في المجتمع العراقي ذات الإجراءات المدنية فضلا عن الإجراءات العسكرية .

من اهم المسارات او التدابير المدنية نحو السلم المجتمعي من خلال نزع السلاح هو الحوار والنقاش بدون قيود، وتشكل طرق ووسائل للمسارات المدنية اعباء كبيرة لكن تضمن التغلب على التحليل المشوش لطبيعة المجتمع العراقي وحفظ الدماء ونزع السلاح بسلاسة، إذ إن جميع البشر والمجتمع العراقي من ضمنهم ذات انتماءات متعددة مرتبطة بالدين والطائفة والقومية وعادات قبلية والمهنة وبالتزامات اجتماعية وارتباطات اخرى، فان انتشار حمل السلاح تجري من خلال انتقاء انتماء واحد بالتحديد متجاهلين جميع الانتماءات الاخرى، وعلى سبيل المثال التجربة عربية في السودان بين الجيش ودعم السريع شاهد على هذا الانتماء الواحد وتأثيره في السلم المجتمعي، وهذا الانتماء الواحد يستخدم من قبل الافراد

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

والفئات ليمرروا مصالحهم على مصلحة السلم المجتمعي حيث يتم ذلك من خلال خلط المفاهيم بين فرادة وتميز انتمائهم الواحد وقراءاتهم العدوانية للأخرين المختلفين في الانتماء، وهذا الامر يلاقي ترحيب في الكثير من الاوساط الاجتماعية، وهذا الامر يقسم المجتمع العراقي والذي يؤكد ما سبق من الحديث نقد الملك فيصل الاول فيقول (وفي هذا الصدد اقول وقلبي ملان أسى انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية، خالية من أي فكرة وطنية، مشبعة بتقاليد واباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتقاض على أي حكومة كانت، فنحن نريد والحالة هذه ان نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه، وندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب ان يعلم ايضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل)(علاوي ، ٢٠٢٢ ، ص٧٣١).

ان العراق هو بلد يحتضن مجتمعا متنوعا من الأعراق والقبائل والطوائف وقد تختلف الآراء وتوجهات المجتمعات التي يحتضنها هذا البلد، ولتحقيق التقدم والتغيير باتجاه السلم المجتمعي الدائم يجب ان يكون هناك حوار وتعاون بين جميع الأطراف والمكونات الاجتماعية للوصول إلى حلول مشتركة وبناء مستقبل أفضل للعراق وشعبه .

ان الوحدة الوطنية ودولة المؤسسات هو ضمان السلم المجتمعي لأي بلد، وان العملية تتطلب جهودا كبيرة ولابد من تعزيز القيم الوطنية والمواطنة والتسامح وسيادة القانون لبناء مجتمع متماسك وقوي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعليم والتثقيف والتوعية، وتشجيع الحوار والمصالحة الوطنية والعمل على مكافحة التطرف وتعزيز العدالة والمساواة.

يقول جورج سامبايو الرئيس السابق للبرتغال والذي شغل مناصب عديدة في الأمم المتحدة (التنوع الثقافي أصبح قضية سياسية رئيسية تمثل تحديا للديمقراطيات الحديثة ، للتعددية ، للمواطنة والتماسك الاجتماعي ، اضافة الى السلام والاستقرار بين الأمم))سن ، ٢٠١٦ ، ص١٢).

لتكتمل الصورة لدينا بحتمية الصدام المسلح وتأثير في السلم المجتمعي وهذا ما حدث سابقا وخصوصا بعد تغير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ والأحداث التي أعقبتها ومنها صراع بين الطوائف وسيحدث مستقبلا بشكل أعنف دون اتخاذ التدابير اللازمة للسلم المجتمعي . ومن الضروري توسيع الافاق والادراك بدل من توسيع التخلف والتعصب بأن انتشار حمل السلاح في ظل هذا المستوى الثقافي والعلمي والتكنولوجي والاقتصادي والنفسي للمجتمع تكون في غاية الخطورة .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ثالثا . السلم المجتمعي وعلاقته بالأمن والتنمية البشرية

الأمن هو حالة عدم وجود تهديد أو خطر على الحياة والممتلكات والحريات والحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات والدول ويشمل الأمن أيضا الشعور بالأمان والثقة في الوقت الحالي والمستقبل والقدرة على تحقيق الأهداف والتطلعات بحرية ودون خوف أو قلق (فريدة ، ٢٠٠٤ ، ص٩). وتتضمن مفاهيم الأمن الحماية من التهديدات الخارجية والداخلية مثل الحروب والإرهاب والجريمة والفقر والجوع والأمراض الوبائية والكوارث الطبيعية والمناخية وغيرها من التحديات التي يمكن أن تؤثر على الحياة الانسانية والاستقرار في المجتمعات.

يمكن ان يتحقق الامن عن طريق التعاون والتفاهم بين الدول والمجتمعات والأفراد وتعزيز العدالة والحرية والديمقراطية والحقوق الانسانية والتنمية المستدامة وغيرها من القيم والمبادئ التي تساعد على تحقيق الاستقرار والأمن في المجتمعات (الزيدي ، سلام ٢٠٢٢ ،ص١٩)

التنمية البشرية هي عملية تحسين جودة حياة الفرد وزيادة امكانياته و إحساسه بالكرامة وتحقيق طموحاته وتطلعاته (الحسناوي ، ٢٠١٣ ، ص١٠) وتعد التنمية البشرية هدفا رئيسيا للعديد من الدول وتحظى بأهمية كبيرة في تحسين جودة الحياة وتعزيز السلام والأمن في المجتمع .

الأمن والتنمية البشرية هما مفهومان مختلفان ولكن يمكن أن يتداخلان يتأثران ببعضهما. على الرغم من وجود فرق بين الأمن والتنمية البشرية إلا أنهما يرتبطان بصورة كبيرة حيث يمكن أن يؤثر الامن السياسي والاجتماعي والاقتصادي في التنمية البشرية ويمكن أن يؤثر التنمية البشرية في الأمن من خلال تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل وتحسين الصحة والتعليم والمساواة والعدالة الاجتماعية. بالنتيجة عند الاهتمام ودمج مسارات الأمن والتنمية البشرية يحقق بيئة مستقرة وآمنة يساعد بشكل طوعي اكثر من الاجباري في التخلي على حمل أو حيازة الاسلحة .

رابعا . تنمية السلم المجتمعي:

إن السلم المجتمعي مصطلح يشير إلى النظام الاجتماعي الذي يشمل جميع أفراد المجتمع ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة والتعاون والتسامح والاحترام المتبادل بين جميع أفراد المجتمع (محمد ، كاظم ، ٢٠٢٢ ، ص ١٠٦٩) .إن تحقيق السلم المجتمعي يتطلب جهودا مشتركة من جميع أفراد المجتمع بشكل عام ومن الحكومات والمؤسسات بشكل خاص .

خامسا . قرار حمل السلاح من وجهة نظر علم النفس البيئي:

احد علماء النفس في المعهد القومي الامريكي للصحة العقلية قام بسلسلة دراسات تجريبية خلال الربع الاخير من القرن الماضي تهدف إلى دراسة تاثير النفسي والاجتماعي لتجمع والازدحام الفئران في سلوكها ، في إحدى التجارب قام الباحث بتصميم بناء سكني لمجموعة من الفئران يتالف من أربع غرف تصل بينها ممر دائري وتم تصميم الممر الدائري إذ يجبر الفئران التي تسكن في الغرف الواقعة في اطراف البناء على المرور عبر الغرف المركزية قبل الوصول الى ماواها وبذلك اصبحت الغرف المركزية موطنا لتجمع الفئران وازدحامها ، وعندما بلغ عدد الفئران التي فضلت الاقتراب من هذه الغرف المركزية ٨٠ فارا وهو عدد يفوق العدد الملائم للمسكن بحوالي ٣٢ فارا تحقق الشرط التجريبي الذي كان يروم دراسة آثار الازدحام والكثافة السكانية على الفئران وتمكن الباحث من تدوين ملاحظاته بشكل موضوعي ، وقد لاحظ بعد ذلك بعض التغيرات السلوكية والاجتماعية الغريبة التي بدات تظهر على حيواناته التجريبية على الرغم من توافر الطعام ومصادر الراحة ، وقد اتجهت بعض الحيوانات نحو استخدام العنف والعدوانية والشذوذ الجنسي في حين انعزل بعضها الاخر وابدى الاناث تكاسلا واهمالا للاطفال الصغار ولم يتمكن اي من صغار الفئران من الوصول الى مراحل النضوج الملائمة وبالتالي انهار النظام الاجتماعي وانتشرت الفوضى والعنف والتكاسل وظهر ما يسمى بالانحطاط السلوكي يعد هذا المثال أنموذجا للدراسات التجريبية التي تهدف إلى دراسة تاثير البيئة على السلوك الاجتماعي الفردي ويمثل مبدأ نظرية التعلم الرئيسي الذي وضعه واطسون بان (السلوك هو وظيفة للشخص × البيئة) وبشكل اكثر تحديدا يعيش الشخص في اطار بيئي ويتبادل كلاهما (الشخص والاطار البيئي) التاثر والتاثير المتبادل (ابراهيم ، ١٩٨٥ ، ص١٨٧-١٨٨). حيث يؤدي الاكتظاظ والازدحام في المكان إلى التدهور في أشكال السلوك السوي بين الحيوانات والانهيار الكامل للنظام الاجتماعي وهذا ينطبق أيضا على السلوك البشري ، هناك دراسات اجتماعية تبين أن الازدحام في المناطق عالية الكثافة السكانية يساعد على انتشار الجريمة والأمراض الجسدية والنفسية وغيرها ، وتتنوع استجابات الناس للازدحام وتأخذ أشكالا متعددة من بينها التوتر الفسيولوجي الذي يتسبب في ارتفاع ضربات القلب وتنشيط الغدد العرقية وتوتر عضلات الجسم حتى إذا كان موقف الازدحام مرغوبا أو غير دائم ، يمكن للناس أيضا الاستجابة للازدحام بالهروب إذا كان بمقدورهم ذلك أو بالعدوان والإحباط عندما يتعذر على الإنسان الهروب ، ويمكن أن تتمثل الاستجابة في التكيف مع الازدحام ومحاولة مواجهة الإحباط الذي يثيره الازدحام بإظهار الأدب واللياقة واحترام الآخرين.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

من خلال تحليلنا لما سبق يتبين أن الكثافة السكانية العالية و الازدحام له تأثير في انخفاض مستوى المتابعة والمراقبة والتنظيم وتفكير وتأمل مما يؤدي إلى ظهور حالات سلبية لان الافراد يشعرون بعدم وجود رقابة اجتماعية كافية على سلوكياتهم وتصرفاتهم أو رقابة حكومية ونتيجة لهذا يربط الباحث بين البيئة وتأثيرها النفسي والاجتماعي في السلوك الفرد مثال مقارب لذلك لو كان في الصف الدراسي عشرة طلاب وصف آخر فيه سبعون طالبا فكيف تكون قدرة الأستاذ في الجوانب التدريس والتعليم والمتابعة والانضباط والتنظيم والمراقبة وكيف تكون استجابة وتفاعل الطلاب مع الاستاذ في كلا الصفين ، يمكن القول بأن البيئة الاجتماعية قادرة على أن تؤثر في قرار شخص في حمل السلاح أو عدم حمله .

العوامل الاجتماعية مثل العلاقات الاجتماعية والتجارب السابقة والتقاليد والقيم والمعتقدات والثقافة والتأثيرات الإعلامية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية كلها تؤدي دورا في تشكيل وجهات نظر الأفراد وسلوكهم فمن الممكن أن يكون هناك قرار لحمل السلاح لأجل الحماية او لأجل الجريمة . قد يكون في بعض المجتمعات حمل السلاح جزءا من الثقافة والتقاليد والقيم وهو ضروري لحماية النفس والعائلة والعشيرة حسب ثقافتهم إن كان مرخص أو غير مرخص، وقد يكون حمل السلاح في بعض المجتمعات اذا كان مرخص أو غير مرخص غير مقبول اجتماعيا .

فضلا عن ذلك يمكن أن يؤثر الضغط الاجتماعي والتوجيهات السياسية او الدينية او الاعلامية في اتخاذ القرار بشأن حمل السلاح فمثلا إذا كانت هناك ضغط اجتماعي نتيجة لحالات كثيرة من العنف المسلح في المنطقة معينة فقد يشعر الفرد بالحاجة الى حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم وهذا حدث في السنوات السابقة في مجتمعاتنا بعد التغيير السياسي في العراق في عام ٢٠٠٣ ، ومن ناحية اخرى اذا كان هناك دعوات متزايدة للسلمية والتفاهم والحوار فقد يقلل ذلك من الرغبة في حمل السلاح.

لذلك فان البيئة الاجتماعية للفرد تؤدي دورا في اتخاذ قرار حمل السلاح أو عدم الحمل ويمكن للعديد من العوامل الاجتماعية المختلفة أن تؤثر في هذا القرار ، وان هذا الموضوع يجبرنا على المحافظة على التخطيط العمراني (العبيدي ، ٢٠٢٢ ، ص ١٤٣٨) للمدن لتقليل من الكثافة السكانية قدر الإمكان والقيام بالتنمية الحضرية (حسين و الصاحب ، ٢٠١٩ ،ص٣) على غرار التجربة العراقية التي حدثت في القرن الماضي لمدن مثال ذلك مدينة الصدر.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المبحث الثالث:

اولا . طبيعة الدراسة:

أن الدراسة تتكون من جانبين النظري والميداني، أن الدراسة الحالية تصنف من حيث طبيعتها بالدراسة التطبيقية والتي تهدف إلى تطبيق نتائجها لحل المشاكل الحالية وتحقيق فائدة عملية، وتعد الدراسة التطبيقية أكثر شيوعا من غيرها حيث تحدد أهدافها بشكل أدق، وتهدف إلى حل مشكلة بطريقة علمية محددة أو اكتشاف معارف جديدة يمكن استخدامها فورا، تهدف أيضا إلى تحليل أسباب الظواهر والمشاكل وتقديم توصيات عملية للتخفيف من حدتها أو إزالتها تماماً. أما تصنيف هذه الدراسة من حيث المنهج فتعد من الدراسات الميدانية التي تعتمد على المنهج الوصفي وتهدف إلى توصيف الوضع الحالي لظاهرة ما ، تعتمد على جمع المعلومات المباشرة من مواقع الأحداث ، ويتم جمع المعلومات عن طريق استخدام الاستبيانات والمقابلات والملاحظات المباشرة ، أما أساليب المستخدمة في المنهج الوصفي بأسلوب المسحي الاجتماعي (المحمودي ، ٢٠١٩ ، ط ٣).

ثانيا . تصميم العينة:

إن تصميم عينة الدراسة أخذت بنظر الاعتبار حساسية موضوع الدراسة وصعوبة الحصول على البيانات الدقيقة حيث أن الباحث في الكثير من فقرات استمارة الاستبانة يسأل المبحوث بطريقة غير مباشرة عن اعترافه بجريمة لم يأخذ جزاؤه ، إذ طرحت الاستبانة إلكترونيا في بداية الأمر ووصل عدد المشاركين (٣١١) ، وبعد ذلك أطلقت الاستبانة ميدانيا وتم استخدام العينة القصدية استنادا إلى المعايير الاجتماعية في البحوث السابقة في اختيار مناطق الدراسة في مدينة بغداد ، وبعد ذلك تم اختيار أفراد العينة بالطريقة العمدية العرضية حيث بلغ عدد أفراد العينة الميدانية (٢٠٣) فرد مع العلم تم توزيع (٢١٠) استبانات بالتساوي على جانبي الكرخ والرصافة وتم استلام الاستبانات التي تم توزيعها كما يأتي:

١- جانب الكرخ (١٠٤) فرد وكان التوزيع كما يأتي:

أ- منطقة الشعلة (٢٩) فرد.

ب- منطقة البياع (٢٥) فرد .

ت- منطقة المنصور (٢٥) فرد .

ث- حي دجلة (٢٥) فرد .

٢- جانب الرصافة (٩٩) فرد وكان التوزيع كما يأتي:

أ- منطقة الحميدية (٢٠) فرد .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ب- منطقة الشعب (٢٥) فرد .

ت- مدينة الصدر (٢٤) فرد .

ث- منطقة زيونة (٣٠) فرد .

حيث بلغ مجموع العينتين الالكترونية والميدانية (٥١٤) فرد إذ تنقسم على (٣٠٦) فرد جانب الرصافة و (٢٠٨) فرد جانب الكرخ.

المبحث الرابع: عرض وتحليل البيانات

الجدول (١) : يمثل البيانات الخاصة بالجنس لمجموع أفراد العينتين الميدانية والإلكترونية

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	355	69.07%
انثى	159	30.93%
المجموع	514	100%

تشير البيانات في الجدول (١) والتي تمثل البيانات الخاصة بالجنس للمبحوثين إذ كان عدد أفراد العينة (٥١٤) ، وان أكثر من نصف أفراد العينة هم من الذكور إذ بلغ عدد الذكور (٣٥٥) أي بنسبة (٦٩.٠٧%) ، في حين بلغت عدد الإناث (١٥٩) أي بنسبة (٣٠.٩٣%) ، في حين يشير التوزيع السكاني لمحافظة بغداد حسب الجنس لسنة ٢٠٢١ والخاصة بوزارة التخطيط الى ان نسبة الذكور (٥٠.٧%) ونسبة الإناث (٤٩.٣) ، إذ إن هذا التفاوت كان بسبب الاختلافات الصفات الاجتماعية والثقافية في المجتمع العراقي أدت إلى قلة استجابة الإناث للمشاركة في الاستبانة وهذا الامر واجهه الباحث في الواقع الميداني في صعوبة إيجاد هذا العدد للإناث في العينة الميدانية من الشارع البغدادي وصعوبة في إقناعهن في الإجابة عن أسئلة الاستبانة نتيجة عدم الوقوف مع رجل أو عدم سماح أسرهن بالمشاركة أو يعد موضوع الدراسة خاص بالرجال حسب رأيهن .

الجدول (٢) :

يمثل البيانات الخاصة بالتحصيل الدراسي لمجموع أفراد العينتين الميدانية والإلكترونية

التحصيل الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية
امي	8	1.56%
يقرا ويكتب	29	5.64%
ابتدائية	63	12.26%
متوسطة	49	9.53%
اعدادية	49	9.53%
بكالوريوس	220	42.80%
دبلوم	26	5.06%
اخرى	70	13.62%
المجموع	514	100%

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تشير البيانات في الجدول (٢) والتي تمثل البيانات الخاصة بالتحصيل الدراسي للمبحوثين، اذ ان عدد افراد العينة (٥١٤)، وكان فئة الحاصلين على شهادة البكالوريوس هم الأعلى إذ بلغ عددهم (٢٢٠) أي بنسبة (٤٢.٨٠%) ويليها فئة أخرى والتي كان عددها (٧٠) أي بنسبة (١٣.٦٢%) اذ ان فئة الأخرى تنقسم على الحاصلين على شهادة الماجستير والذي كان عددهم (٥٧) والحاصلين على شهادة الدكتوراه والذي كان عددهم (١٣)، اما اقل فئة في بيانات التحصيل الدراسي هي فئة الأمية والذي كان عدد أفرادها (٨) أي بنسبة (١.٥٦%)، وهذا يدل على مستوى عالي من الوعي والثقافة الاجتماعية لأفراد العينة وكذلك يدل على نمط اسلوبهم في حل المشكلات أو حماية انفسهم تكون بطريقة قانونية وانسانية وبطريقة سلمية بعيدا عن العنف او التهديد ، إذ إن التعليم يجعل الفرد أكثر حرصا للالتزام بالقيم الأخلاقية و بالنظام العام لكونها من العوامل التي تهذب وتقوم الأفراد.

الجدول (٣) :

يمثل البيانات الخاصة بالدخل لمجموع أفراد العينتين الميدانية والإلكترونية

مستوى الدخل	التكرارات	النسبة المئوية
يسد الحاجة	346	67.32%
أكثر من الحاجة	75	14.59%
أقل من الحاجة	93	18.09%
المجموع	514	100%

تشير البيانات في الجدول (٣) والتي تمثل البيانات الخاصة بالدخل للمبحوثين إذ كان عدد أفراد العينة (٥١٤)، أن نسبة الأفراد الذين أجابوا عن فئة يسد الحاجة هم الأعلى إذ بلغ عددهم (٣٤٦) أي بنسبة (٦٧.٣٢%) ويليها فئة الأفراد الذين أجابوا أقل من الحاجة إذ بلغ عددهم (٩٣) أي بنسبة (١٨.٠٩%) وأن أقل نسبة هم الأفراد الذين اجابوا على فئة أكثر من الحاجة إذ كان عددهم (٧٥) أي بنسبة (١٤.٥٩%) ، أي نستنتج من ذلك أن في حال أضعاف أو عدم وجود ضابطة اجتماعية سليمة او قانونية او فكرية تكون لدينا فئتين (فئة يسد الحاجة وفئة أكثر من الحاجة) قادرة بكل سهولة المحافظة على السلاح الذي يمتلكونه أو شراء السلاح لغرض الحمل أو الحيازة إذ إن نسبة هذه الفئتين (٨١.٩١%) وهي نسبة غير قليلة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول (٤): يمثل البيانات الخاصة بطبيعة المنطقة من حيث الكثافة السكانية لمجموع أفراد العينتين الميدانية والإلكترونية

طبيعة المناطق	التكرارات	النسبة المئوية
عالية الكثافة السكانية	202	39.30%
متوسطة الكثافة السكانية	228	44.36%
قليلة الكثافة السكانية	84	16.34%
المجموع	514	100%

تشير البيانات في الجدول (٤) والتي تمثل البيانات الخاصة بطبيعة المنطقة من حيث الكثافة السكانية للمبحوثين إذ كان عدد أفراد العينة (٥١٤)، ان افراد العينة الذين يسكنون في مناطق متوسطة الكثافة السكانية هم اعلى فئة بين فئات هذه البيانات إذ بلغ عددهم (٢٢٨) أي بنسبة (٤٤.٣٦%) ويليها فئة الأفراد الذين يسكنون في مناطق ذات كثافة سكانية عالية إذ بلغ عددهم (٢٠٢) أي بنسبة (٣٩.٣٠%) ، وان افراد العينة الذين يسكنون في مناطق قليلة الكثافة السكانية هم أقل فئة بين فئات هذه البيانات الذي يبلغ عددهم (٨٤) أي بنسبة (١٦.٣٤%) . إذ توضح لنا هذه البيانات اثر الاحتكاك على السلم المجتمعي وان من المعروف على المناطق السكني في بغداد كلما زادت الكثافة السكانية كلما قلة الجريمة مثل السرقة والخطف وتزداد المشاجرات والاعتداء ودكة العشائرية .

الجدول (٥) : يمثل البيانات الخاصة لمجموع أفراد العينتين الميدانية والإلكترونية كم قطعة تملك من السلاح المرخص

الفئات		التكرارات	النسبة المئوية	
املك	قطعة واحدة	86	16.73%	18.29%
	قطعتين	8	1.56%	
لا املك		420	81.71%	
المجموع		514	100%	

تشير البيانات في الجدول (٥) والتي تمثل البيانات الخاصة بإجابة المبحوثين بعدد القطع التي يملكونها من السلاح مرخص إذ كان عدد أفراد العينة (٥١٤)، ان الفئة الأكثر إجابة بعدم امتلاكهم للسلاح المرخص إذ بلغ عددهم (٤٢٠) أي بنسبة (٨١.٧١%) وان الفئة الأقل هي التي اجابة بامتلاكها السلاح المرخص إذ بلغ عددهم (٩٤) أي بنسبة (١٨.٢٩%)، نستنتج من البيانات أعلاه أن نسبة امتلاك أفراد العينة الأسلحة المرخصة عالية جدا البيانات اعلاه ان نسبة امتلاك افراد العينة للأسلحة غير المرخصة عالية جدا

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

على الرغم من أن الباحث يتوقع أن النسبة الحقيقية في المجتمع أقل من ذلك إلا أن طبيعة العينة وحساسية الموضوع قد أثرت في إجابات المبحوثين مع العلم ان هذا السؤال لم يحدد فيه الباحث خيارات للإجابة بل كان سؤال مفتوح بدون خيارات.

الجدول (٦) : يمثل البيانات الخاصة لمجموع أفراد العينتين الميدانية والإلكترونية ما الانواع التي تملكها من الاسلحة المرخصة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
لا املك	424	82.49%
املك مسدس	81	15.76%
املك بندقية	9	1.75%
المجموع	514	100%

تشير البيانات في الجدول (٦) والتي تمثل البيانات الخاصة بأنواع الاسلحة المرخصة لدى المبحوثين إذ كان عدد أفراد العينة (٥١٤)، أن الفئة الأكثر إجابة بعدم امتلاكهم للسلاح إذ بلغ عددهم (٤٢٤) أي بنسبة (٨٢.٤٩%) يليها الفئة التي اجابة بامتلاكها لنوع السلاح (مسدس) إذ بلغ عددهم (٨١) أي بنسبة (١٥.٧٦%) وان الفئة الأقل هي التي اجابة بامتلاكهم لنوع السلاح (البندقية) إذ بلغ عددهم (٩) أي بنسبة (١.٧٥%)، نستنتج من البيانات اعلاه ان المسدس أعلى نسبة امتلاك لأفراد العينة من بين أنواع الاسلحة النارية المرخصة مع العلم ان هذا السؤال لم يحدد فيه الباحث خيارات للاجابة بل كان سؤال مفتوح بدون خيارات .

الجدول (٧) : يمثل البيانات الخاصة لمجموع أفراد العينتين الميدانية والإلكترونية كم قطعة تملك من السلاح غير المرخصة

الفئات		التكرارات	النسبة المئوية	
لا املك		443	86.19%	
املك	قطعة واحدة	59	11.48%	13.81%
	قطعتين	9	1.75%	
	ثلاث قطع	3	0.58%	
المجموع		514	100%	

تشير البيانات في الجدول (٧) والتي تمثل البيانات الخاصة بإجابة المبحوثين بعدد القطع التي يملكونها من السلاح غير المرخص إذ كان عدد أفراد العينة (٥١٤)، أن الفئة الأكثر إجابة بعدم امتلاكهم السلاح غير المرخص إذ بلغ عددهم (٤٤٣) أي بنسبة

(٨٦.١٩%) وان الفئة الأقل هي التي اجابة بامتلاكها السلاح غير المرخص إذ بلغ عددهم (٧١) أي بنسبة (١٣.٨١%)، نستنتج من البيانات اعلاه ان نسبة امتلاك أفراد العينة للأسلحة غير المرخصة عالية جدا على الرغم من أن الباحث يتوقع أن النسبة الحقيقية في المجتمع اعلى من ذلك إلا أن طبيعة العينة وحساسية الموضوع قد أثرت في إجابات المبحوثين مع العلم ان هذا السؤال لم يحدد فيه الباحث خيارات للإجابة بل كان سؤال مفتوح بدون خيارات.

الجدول (٨) : يمثل البيانات الخاصة لمجموع أفراد العينتين الميدانية والإلكترونية ما الأنواع التي تملكها من الاسلحة غير المرخصة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
لا املك	449	87.36%
مسدس	15	2.92%
بندقية	47	9.14%
بي كي سي	3	0.58%
المجموع	514	100%

تشير البيانات في الجدول (٨) والتي تمثل البيانات الخاصة بأنواع الاسلحة غير المرخصة لدى المبحوثين إذ كان عدد أفراد العينة (٥١٤)، ان الفئة الأكثر إجابة بعدم امتلاكهم للسلاح غير مرخص إذ بلغ عددهم (٤٤٩) أي بنسبة (٨٧.٣٦%) يليها الفئة التي اجابة بامتلاكها لنوع السلاح (البندقية) إذ بلغ عددهم (٤٧) أي بنسبة (٩.١٤%) وان الفئة الأقل هي التي اجابة بامتلاكهم لنوع السلاح (بي كي سي) إذ بلغ عددهم (٣) أي بنسبة (٠.٥٨%)، نستنتج من البيانات اعلاه ان البندقية أعلى نسبة امتلاك لأفراد العينة من بين أنواع الاسلحة النارية والحربية غير المرخصة على الرغم من أن الباحث يتوقع وجود أنواع اكثر من الأسلحة الحربية في المجتمع إلا أن طبيعة العينة وحساسية الموضوع قد أثرت في إجابات المبحوثين مع العلم ان هذا السؤال لم يحدد فيه الباحث خيارات للاجابة بل كان سؤال مفتوح بدون خيارات .

الجدول (٩) : يمثل البيانات الخاصة لمجموع أفراد العينتين الميدانية والإلكترونية هل ادى انتشار الاسلحة الى زيادة ارتكاب الجرائم حسب وجهة نظرك

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	427	83.07%
كلا	87	16.93%
المجموع	514	100%

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تشير البيانات في الجدول (٩) والتي تمثل البيانات الخاصة براي المبحوثين بانتشار السلاح وعلاقتها بزيادة الجرائم إذ كان عدد أفراد العينة (٥١٤)، أن الفئة الأكثر اجابة بوجود علاقة طردية بينهما إذ بلغ عدد أفرادها (٤٢٧) أي بنسبة (٨٣.٠٧%) والفئة التي اجابة بعدم وجود علاقة بلغ عدد أفرادها (٨٧) أي بنسبة (١٦.٩٣%) ، نستنتج من البيانات أعلاه خطورة الأمر وأن انتشار السلاح بدون ضوابط صارمة نتائجها عكسية وان كانت النوايا هي حماية النفس والمال لكن انتشارها ذات علاقة طردية مع معدل الجريمة مما قد يهدد السلم المجتمعي ونمو الاقتصاد .

الجدول (١٠) : يمثل البيانات الخاصة لمجموع أفراد العينتين الميدانية والالكترونية حسب وجهة نظرك هل امتلاك المواطنين للسلاح ساعد الحكومة في الحفاظ على الأمن وتقليل نسبة الجريمة كالسرقة والاعتداء

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	133	25.88%
كلا	381	74.12%
المجموع	514	100%

تشير البيانات في الجدول (١٠) والتي تمثل البيانات الخاصة براي المبحوثين بان امتلاك المواطنين للسلاح ساعد الحكومة في الحفاظ على الأمن وتقليل نسبة الجريمة إذ كان عدد أفراد العينة (٥١٤) ، أن الفئة الأكثر إجابة بكلا إذ بلغ عددهم (٣٨١) أي بنسبة (٧٤.١٢%) أما الفئة الأقل التي كانت اجابتها نعم بلغ عدد أفرادها (١٣٣) أي بنسبة (٢٥.٨٨%)، نستنتج من البيانات اعلاه ان اقتناء السلاح من قبل المواطنين ليس للدفاع عن النفس ومال الغير كما اعطاء القانون هذا الحق وعاقب على امتناع عن الاغاثة وقد تكون عدم الاغاثة سببها العادات الاجتماعية او الادلة التي تثبت اغاثتك للمجني عليه في الجريمة .

الجدول (١١) : يمثل البيانات الخاصة لمجموع أفراد العينتين الميدانية والإلكترونية هل تعتقد أن هناك ضرورة حصر السلاح بيد الدولة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	471	91.63%
كلا	43	8.37%
المجموع	514	100%

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تشير البيانات في الجدول (١١) والتي تمثل البيانات الخاصة باعتقاد المبحوثين بضرورة حصر السلاح بيد الدولة إذ كان عدد أفراد العينة (٥١٤)، أن الفئة الأكثر إجابة بنعم بلغ عدد أفرادها (٤٧١) أي بنسبة (٩١.٦٣%) وان الفئة الأقل إجابة بكلا بلغ عدد أفرادها (٤٣) أي بنسبة (٨.٣٧%) ، نستنتج من البيانات اعلاه ان هناك ضرورة حصر السلاح بيد الدولة إذ يسهم ذلك في الحفاظ على الأمن والسلم المجتمعي من خلال تنظيم حمل السلاح واستخدامه بشكل قانوني يقلل من احتمالية استخدامه في أعمال العنف والجريمة ، ويسهم كذلك في منع استخدامه في أعمال الإرهاب وأن حصر السلاح بيد الدولة يسهم في حماية حقوق الأفراد وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وكذلك يسهم حصر السلاح بيد الدولة بتعزيز السيادة والسلطة الدولة في تنظيم أمور المواطنين والبلد.

التوصيات :

١- على الحكومة العراقية وضع خطط قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى لغرض نزع السلاح غير المرخص من الأفراد والمجاميع وفرض القانون والمحافظة على ان يكون البلد والعاصمة بشكل خاص خالية من الأسلحة خارج إطار القانون .

٢- على الحكومة العراقية إجراء تنمية بشرية واقتصادية وحضارية والحفاظ على التخطيط العمراني للمدن .

٣- على الحكومة العراقية ومن خلال لجنة التعايش والسلم المجتمعي تعزيز الحوار بين الدولة والأفراد والمجاميع على نزع السلاح بطريقة سلمية .

٤- على وزارة الداخلية بتعاون مع مجلس النواب اجراء التعديلات اللازمة على قانون الأسلحة .

٥- إنشاء نافذة الكترونية يمكن جميع الأفراد لتقديم طلب الحصول على اجازة للسلاح ومتابعة انجاز المعاملة إلكترونيا .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المصادر :

١. قنـــاة العراقيـــة، ٢٠٢٠، https://www.youtube.com/watch?v=KJdUdSGuNn0 10/2023.

٢. سن، امارتيان (٢٠١٦)، السلام والمجتمع الديمقراطي، تر: روز شوملي مصلح، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

٣. علاوي، علي عبد الامير (٢٠٢٢) ، فيصل الاول ملك العراق ، تر: سيمون اكرم العباس و غيث يوسف محفوظ ، ط١ ، المركز الرافدين للحوار ، بيروت / النجف الاشرف .

٤. فريدة، حموم (٢٠٠٤)، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الامنية ، رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر .

٥. الزيدي ، رشيد عمارة ياس ، هيمن رؤوف سلام (٢٠٢٢)، الأمن المجتمعي وفقا لطروحات مدرسة كوبنهاغن ، مجلة الدراسات السياسية والأمنية ، العدد ٢ ، المجلد ٥ .

٦. الحسناوي ، صادق عباس راهي (٢٠١٣) ، تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

٧. محمد ، صفاء جاسم ، فلاح خلف كاظم (٢٠٢٢) ، آليات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٦ ، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية ، العدد ١١ .

٨. ابراهيم ، عبد الستار (١٩٨٥) ، الإنسان وعلم النفس ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

٩. العبيدي ، جميلة توفيق طاهر (٢٠٢٢) ، التخطيط العمراني من منظور جغرافي ، مجلة العربية للنشر العلمي ، الاصدار الخامس ، العدد خمسون .

١٠. حسين ، صفاء الدين ، شذى سليم عبد الصاحب (٢٠١٩)، التنمية الحضرية القائمة على المعرفة أثر التنمية الحضرية القائمة على المعرفة في نمو المدن المعاصرة ، مجلة الهندسة ، العدد ١ ، المجلد ٢٥ ، تصدر من جامعة بغداد / كلية الهندسة .

١١. المحمودي ، محمد سرحان علي (٢٠١٩) ، مناهج البحث العلمي ، دار الكتب ، صنعاء .